

دور المراجع الداخلي كأحد اليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي

أ. أسماء ميلاد أبوحليقة

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة المرقب
amabuhalega@elmergib.edu.ly

د. سمير مفتاح مهلهل

قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد والتجارة/جامعة المرقب
Samermohalhal19@gmail.com

المقدمة

لاقت ظاهرة الفساد اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين، واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي لمكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية. وترتب على ذلك زيادة اهتمام المنظمات والهيئات المهنية حول العالم بقضايا الفساد المالي، فبعد انهيار كبرى الشركات العالمية ازداد الاهتمام بتوفير آليات مناسبة للحد من الممارسات التي تؤدي إلى التلاعب والغش في التقارير المالية، وبالتالي مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات والمؤسسات المالية .

ويعد المراجع الداخلي إحدى هذه الآليات الهامة التي تعتمد عليها حوكمة الشركات، وحظيت باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية والمحلية المتخصصة والباحثين، وبالتالي أصبحت وظيفة المراجع الداخلي وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها إذ ينبغي أن يرتقي دور المراجع الداخلي في الشركات إلى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص و تقويم النشاطات المالية، و توفير المعلومات لأصحاب المصالح والإدارة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تفعيل دور المراجع الداخلي في الاطلاع على استراتيجية المتبناة من قبل الشركة و منحه إمكانية تدقيق تنفيذها و مدى تحقق الأهداف المرجوة منها و كذلك تحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة ومتابعة كيفية علاجها، حيث يعد المراجع الداخلي بمثابة أحد الأركان الأساسية لحوكمة الشركات، حيث تم تعديل معاييرها الدولية الخاصة بالممارسة المهنية في ضوء متطلبات حوكمة الشركات، مما دعا إلى ضرورة التركيز على المراجعين الداخليين ورفع جودة أنشطة المراجع الداخلي لتحقيق الحوكمة الجيدة للشركات.

وفي هذا الصدد أشار (السقا، 2002) بأن المراجع الداخلي هو أحد اليات الرقابية الداخلية والتي تهدف إلى مراقبة وتوجيه المديرين لاتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم ثروة الملاك والأطراف الأخرى المهمة . ومن الضروري وجود أدوات رقابية داخلية وخارجية على أعمال المديرين، ورسم العلاقة بين الأطراف المشاركة في الحوكمة والتي تتمثل في كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين، وبتفاعل مهام هذه الأطراف مع مسؤوليات مجلس الإدارة لتحقيق الرقابة الشاملة ومن ثم حماية مصالح الشركة و الأطراف ذوي العلاقة بها، وهو ما تسعى إليه قواعد الحوكمة . (السويطي، 2006).

أن المراجعة الداخلية تلعب الدور الرئيس في ضمان جودة التقارير المالية من منطلق مسؤوليتها عن فحص القوائم المالية، للتأكد من سلامة القياس واكتمال الافصاح والحد من تعارض المصالح وضمن جودة المعلومات المالية، قبول تقديمها لمجلس الادارة للاعتماد، ودورها الاشرافي والتقويمي لأداء كافة أطراف عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية .(Braiotta et al,2010).

أن أهمية المراجعة في المساعدة على تقديم معلومات مالية ومحاسبية صحيحة،بالإضافة إلى إظهار مدى مساهمة المراجعة الداخلية في خلق قيمة مضافة للمؤسسة، وزيادة على ذلك نشر ثقافة تقييم الذات لدى إدارة المؤسسة. كما أن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان





التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية، وبالإضافة إلى ان نظام الرقابة الداخلية أداة تسيير فهو أداة للوقاية والإنذار على كل ما يمكن ان يمس استقرار المؤسسة، وتعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية وتقوم بإبرازها، بالإضافة إلى إعطاء نصائح لمتخذي القرار بالمؤسسة كنتيجة بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية (مكي، 2012).

وفي ظل سياسة الانفتاح التي انتهجتها ليبيا ، أصبح من المهم أن تسعى المؤسسات الاقتصادية الليبية، العامة والخاصة، للبحث عن الأساليب التي تساعد على البقاء في ظل المنافسة الشديدة وابرار قدرتها على جذب الاستثمارات والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح فيها، وهذا بالاعتماد على تطبيق السليم لحوكمة المؤسسات كأحد الأساليب التسييرية الهادفة للحد من الفساد المالي، وذلك من خلال إصدار الدولة لميثاق الحوكمة وإجراءها لعدة إصلاحات محاسبية ساهمت في تبني وظيفة المراجع الداخلي والتي تعتبر كأحد الآليات التي تضمن جودة المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها في المؤسسات الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس:

ما دور المراجع الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات للحد من الفساد المالي؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة فقد تم تقسيمه للأسئلة الفرعية التالية:

1) ماهي المهام والمسؤوليات التي يمارسها المراجع الداخلي لتقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة

لإعداد التقارير المالية؟ ومن ثم الحد من الفساد المالي؟

2) ماهي المقومات والصلاحيات التي يجب توافرها في المراجع الداخلي كأحد آليات الحوكمة لتفعيل دوره

في الحد من الفساد المالي؟

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على مشكلة البحث تم وضع الفروض التالية:

1) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات

إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.

2) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وبين

فعاليتها في أداء مهامه لمواجهة ظاهرة الفساد المالي .

اهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مدى التزام ادارة المؤسسات بتطبيق قواعد الحوكمة في عملياتها وأثرها على زيادة فاعلية

المراجع الداخلي.

2. معرفة الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تعتبر إحدى آليات حوكمة المؤسسات،

ودورها التفاعلي لدعم آليات الحوكمة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية، وتكاملها

ودعما مع الأطراف الأخرى، كمجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والمراجع الخارجي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في المنهجية على الأسلوب الوصفي التحليلي لأجل تحليل بيانات الدراسة ويتمثل مجتمع الدراسة

من مدراء إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف الليبية، وسيتم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات



اللازمة من عينة الدراسة المتمثلة في المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية في مدينتي الخمس وزليتين، وذلك لاختبار فرضياته باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان، بعد التحقق من ثبات ومصدقية استمارة الاستبيان وتحكيمها.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1. الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات:

ظهرت الحاجة إلى مفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الدول المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي حدثت في العديد من الدول، لذا أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم، في السنوات الأخيرة إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية، لتحقيق الثقة والمصدقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية.

تعنى حوكمة المؤسسات أساساً بوضع الآليات والنظم، التي من شأنها تنظيم وضبط العلاقة بين حملة الأسهم المؤسسة ومجلس إدارتها إلى جانب ضمان حقوق كافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة والمتأثرة بنشاطها وممارساتها، ونتيجة لارتباط موضوع حوكمة المؤسسات بمجالات وأطراف متعددة فإن ضرورة وجود أنظمة رقابية قوية ومتطورة تمكنها من القيام بمختلف المسؤوليات المخولة لها، والمساعدة لاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية مما دفع بالإدارة ومجلس الإدارة لهذه المؤسسات إلى الاستعانة بأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة، بالمتابعة المستمرة والمراقبة لكافة أوجه نشاط المؤسسة وتقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة، وهؤلاء الأشخاص هم المراجعين الداخليين.

يعتبر المراجع إحدى أهم آليات الرقابة، وأساس النظام الرقابي الذي على أساسه يتم تطبيق حوكمة المؤسسات، وذلك لما توفره وظيفة المراجع الداخلي من استشارات وتحليلات واقتراحات لاتخاذ القرارات، التي يحتاجها مجلس الإدارة لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالمؤسسة.

1.1 مفهوم حوكمة المؤسسات:

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الحوكمة ولا يوجد تعريف قاطع لها، واختلفوا باختلاف وجهة نظر مقدم هذا التعريف وفيما يلي البعض منها:
عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها.

وعرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي الحوكمة بأنها "عمليات تتم من خلال استخدام إجراءات بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها، ومراقبة المخاطر، والتأكيد من كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، بالشكل الذي يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وخطط المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في المؤسسة لتحقيق فعالية الوكالة" (المشهداني، 2012، ص 222).

وهي أيضاً "مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة، في إطار من الشفافية والمساءلة والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة المؤسسة في إدارة عملياتها ويحسن قدرتها التنافسية بالأسواق" (خضر، 2012، ص 13).

كما عرفت أيضاً على أنها: "النظام الذي تستخدمه المؤسسة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المؤسسة، بما في





ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسة، وبذلك يتحدد الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أهداف المؤسسة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها" (رضا، أحمد، 2013، ص9).

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف حوكمة المؤسسات على أنها النظام يتضمن مجموعة من القواعد والأسس التي تنظم العلاقات في المؤسسة، خاصة تلك التي بين الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسة، وذلك عن طريق نظام رقابي فعال وتعزيز الإفصاح والشفافية.

2.1. خصائص حوكمة المؤسسات:

تمتاز حوكمة المؤسسات بعدة خصائص وهي (حماد، 2007، ص25):

- الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة ضغوط.
- المساءلة: إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
- العدالة: يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

3.1. أهمية حوكمة المؤسسات وأهدافها:

ترجع أهمية حوكمة المؤسسات إلى العمل على كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم تنافسيتها في الأسواق، بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية ودولية وعالمية للتوسع والنمو، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق المؤسسات لأهدافها.

وتظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي (ميخائيل، 2005 ، ص 5-6):

1. محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
 2. تحقيق ضمان النزاهة والحيادة والاستقامة لكافة العاملين في المؤسسات بدءاً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها.
 3. تفادي وجود أية أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره.
 4. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمراره.
 5. تقليل الأخطاء إلي أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء.
 6. تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية الاتفاق وربط الأنفاق بالإنتاج.
 7. تحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.
- وعليه فإن أهمية الحوكمة تؤدي إلي تحسين فعالية الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الخاصة وتخفيض الإنفاق الحكومي، كما أن القيام بإزالة عوائق الاستثمارات الأجنبية سوف يخلق سوقاً تنافسية بحيث يؤدي إلي تشجيع المنشآت الوطنية، ونشوء سوق تتميز بالشفافية في الإفصاح عن المعلومات.
- وهناك عدة أهداف تعمل الحوكمة على تحقيقها من أهمها(خليل، 2005 ، ص 16):

1. التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات.

2. إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

3. متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات، بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المؤسسة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للمؤسسة.

4. عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

5. تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

6. إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين، والاضطلاع بدور المراقبين بالنسبة لأداء المؤسسات.

7. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد، وعدم حدوث انهيارات بالأجهزة المؤسسة أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

2. الإطار النظري للمراجع الداخلي:

1.2. مفهوم المراجع الداخلي:

اقتصر المراجع الداخلي في بادئ الأمر على الناحية المالية والمحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت، وكذا التأكد من سلامة إدارة أصول المؤسسة، غير أنه اتسع نطاقها وأصبحت تغطي مختلف الوظائف في المؤسسة، وتعمل بصفة مستقلة عن بقية الإدارات الخاضعة للرقابة الداخلية، بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فاعلية الأساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام ومد الإدارة العليا بصفة مستمرة بالحقائق والمعلومات.

يعد المراجع الداخلي بمفهومه الحديث أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها، حيث يعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية والمالية والتشغيلية، الأمر الذي جعل من المراجع الداخلي، يلعب دوراً مهماً في مساعدة إدارة المؤسسة على مسؤوليتها المختلفة. في ظل التطورات الراهنة والمليئة بالفرص والتحديات وفي ظل الأشكال المختلفة للمؤسسات وتنوعها وعلى اختلاف أحجامها، زادت حاجة المؤسسة إلى اعتماد وظيفة المراجع الداخلي، تتوفر فيها مجموعة من المعايير المؤهلة، هذه الوظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها وإجراءاتها وبلوغ أهدافها بفعالية وكفاءة، فأصبح المراجع الداخلي أداة في يد المؤسسة تستعملها في الكشف عن مواطن الاختلال، وتحديد نقاط القوة، وتبنيه إدارة المؤسسة بما قد تواجهه من أخطار وما يتاح أمامها من فرص.

يعرف المراجع الداخلي على أنه "تأكيد مستقل وموضوعي للحسابات ونشاط الاستشارات يهدف إلى إضافة القيمة وتحسين العمليات للمؤسسة، وهي تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال إتباع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الإدارة والمراقبة وإدارة المخاطر" (Audit manuel, Internal audit division, office of Internal over right services 2009, P01).

وفي مفهوم آخر يعرف المراجع الداخلي بأنه "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل المنظمة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للمنظمة بهدف مساعدة أفراد المنظمة على تنفيذ مسؤوليتهم بفعالية من خلال تزويد الأفراد بالمنظمة بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة وتشمل أيضاً أهداف التدقيق توفير رقابة فعالة بتكلفة معقولة". (جمعة، 2011، ص46).



وفي مفهوم آخر يعرف المراجع الداخلي بأنه "وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة، بهدف التحقق من مدى الالتزام هذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءة وفعالية هذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل المراقبة وأداء الإدارات والأقسام".

(الصحن وآخرون، 2001، صص 215 - 216).

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن المراجع الداخلي هو عبارة عن وظيفة مستقلة داخل المؤسسة لها نشاط دوري في الفحص والتحقق ما إذا كانت التنظيمات الموضوعية من قبل المؤسسة هي قيد التنفيذ أو نفذت بأحسن صورة لها وهي عبارة عن خدمة مساعدة لأفراد المؤسسة على تنفيذ مسؤولياتهم بأحسن فعالية.

2.2. أهداف المراجع الداخلي وأنواعه:

زاد الاهتمام بالمراجع الداخلي من قبل المؤسسات الذي جعل من المراجعين الداخليين يسعون إلى تحقيق الأهداف الآتية: (سرايا، 2002)

- التحقق من مدى الالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية.
- التحقق من مدى كفاءة وفعالية الاداء داخل إدارات وأقسام المؤسسة.
- التحقق من حماية ممتلكات واصل المؤسسة والمحاسبة عنها.
- تقييم الاداء على مستوى مراكز المسؤولية في المؤسسة.
- التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة. وهذا يتطلب فحص جميع عمليات المؤسسة التي قبض للنقود و العمليات التي يتخللها صرف لنقود، وقيام التدقيق الداخلي بهذه المهام يؤدي في النهاية منع الغش والتزوير والتلاعب واكتشاف الأخطاء وهذا يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات، وكذلك في البيانات والمعلومات. (سواد، 2009، صص 88).

انواع المراجع الداخلي:

سنحاول إبراز أهم أنواع المراجع الداخلي في المؤسسة: (الخطيب، 2009 ، صص 163)

1. المراجع المالي: ويعني مراجع العمليات والوثائق المالية والإجراءات المستعملة في تسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية:

- تحليل الحسابات والنتائج واستخراج الانحرافات الموجودة.
- اختيار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل فواتير التدقيق.
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول وذلك باختيار الإجراءات الخاصة بالاستلام الجرد الفعلي للأصول والمخزون الثابت مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

2. المراجع الإداري:

وهو المراجع الذي يشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى غير الناحية المالية ولهذا فهو يتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة. إن هذا النوع من المراجع قد وسع من مجال المراجع الداخلي التقليدي الذي يركز على المراجع المالي والمحاسبي، ليقوم المدقق بفحص كافة النشاطات داخل المنشأة المالية وغير المالية ويقوم كذلك بتقييم هذه النشاطات من أجل معرفة مواطن الضعف في الأداء، وتقييم التوصيات اللازمة لتحسينه والتأكد من الالتزام الكامل بالأنشطة.

3.2. تحديد مهام ومسئوليات المراجع الداخلي في تفعيل الحوكمة:

لما كانت المحاسبة والمراجعة ترتبط على المستوى المهني أو المستوى التطويري بالحوكمة باعتبارها من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً وتأثراً بها، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤدي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما تعتبر مبادئ وإجراءات الحوكمة ذات أهمية كبيرة في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.

أن المراجعة الداخلية تأتي كمحور أساسي للحوكمة لتجسد الفعالية المنشودة، وذلك في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية الحوكمة، فيتعين على المنظمات من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح وتنسم بالمصادقية من قبل أصحاب المصالح أن تقوم بتفعيل عملية المراجعة الداخلية، ولضمان تنفيذ هذه الأعمال في منظومة الحوكمة لابد من وجود التنظيم الإداري والمهني المتكامل ويشتمل على مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين وإدارة المراجعة الداخلية، الأمر الذي فرض على الإدارة مراعاة مايلي: (www.ir.egytrans.com15\08\2019)

1. أن يكون لدى المؤسسة نظام محكم للمراجعة الداخلية وأن يتعاون في وضعه مجلس الإدارة مع مديري المؤسسة، وأن يتولى تنفيذ هذا النظام إدارة المراجعة الداخلية.
 2. يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ بالمؤسسة ويكون من القيادات الإدارية بها ويتبع مباشرة العضو المنتدب، كما يكون له الاتصال مباشرة والتشاور مع رئيس مجلس الإدارة ويقوم بحضور جميع اجتماعات لجنة المراجعة.
 3. يكون تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من العضو المنتدب، على شرط موافقة لجنة المراجعة.
 4. يجب أن تكون لمدير المراجعة الداخلية الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.
 5. يقدم المراجع الداخلي تقريراً ربع سنوي إلى مجلس الإدارة وإلى لجنة المراجعة عن مدى التزام المؤسسة بأحكام القانون والقواعد المنظمة لنشاطها وكذلك عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة.
 6. يصدر بتحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية وأسماء مديريها ومن يعاونوه قرار واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة المؤسسة.
 7. تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل ونظم وإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة ولتطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم.
 8. يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على تصور ودراسة للمخاطر التي تواجه المؤسسة، على أن يستعان في ذلك بأراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري المؤسسة وأن يتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.
- يتضح مما تقدم أن إدارة المراجعة الداخلية هي إدارة أو فريق من المستشارين أو الممارسين يقدمون خدمات مستقلة وموضوعية للمراجعة الداخلية أو خدمات استشارية لإدارة المنشأة تصمم بغرض إضافة قيمة وتحسين عملياتها، كما وتساعد خدمات المراجعة الداخلية المنشأة في تحقيق أهدافها بتوفير مدخل منظم ومنطقي لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والعمليات الرقابية، ومتابعة تطبيق مبادئ الحوكمة، كما إنها مسؤولة عن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي تشمل رقابة كفاية وفاعلية للعمليات وسلامة التقارير المالية.





4.2. توفر ودعم استقلالية المراجع الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة:

تضمنت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية خمسة معايير رئيسية أولها خاص بالاستقلالية والذي ينص على أنه "يجب أن يتوفر للمراجع الداخلي الاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها"، ويعتبر المراجع الداخلي مستقلاً عندما يقوم بأداء عمله بحرية وموضوعية، والاستقلال يساعد المراجع الداخلي على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة ويتحقق هذا الاستقلال من خلال معيارين فرعيين هما (البدري، 2005، ص 193):

1. الاستقلال التنظيمي: يجب أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية وضع داخل المنشأة للقيام بواجباتها والقيام بوظيفتها.

2. الاستقلال الموضوعي: يجب على المراجع الداخلي أن يكون موضوعياً عند أدائه لأعمال المراجعة، ولا يمكن ذلك إلا إذا تم منحه الصلاحيات اللازمة للمراجعة سواء كانت تتعلق بالسجلات أو بالأفراد أو الممتلكات. وتتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة المراجع الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة، الأمر الذي يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة في مجلس الإدارة، ويكون الاتصال مباشرة مع هذا المستوى. وكذلك تتطلب الاستقلالية عدم وجود تضارب في المصالح ما بين موظفي المراجعة والمصرف.

ولكي يكون المراجع الداخلي مستقلاً يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية: (مخلوف، 2007، ص 82)

1. رفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي بأن يتبع الإدارة العليا، وأن يتحرر من أية رقابة إشرافية، أو من أي تأثير من الإدارة في أي مجال يخضع للمراجعة.
2. أن يحظى المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات ويتضمن ذلك وضع دستور وظيفة المراجعة الداخلية الذي يتضمن تحديداً واضحاً ورسمياً لأهداف وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسئولياتها والوضع التنظيمي للمراجع الداخلي، ونطاق وظيفة المراجعة الداخلية.
3. أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزله من اختصاص المدير العام أو لجنة المراجعة.
4. أن يتمتع المراجع الداخلي بالاستقلال الذهني، وأن يكون قادراً على صنع الأحكام وإبداء الرأي دون تحيز.
5. أن يتحرر المراجعون الداخليين من التأثيرات غير الضرورية التي يمكن أن تؤثر جوهرياً على نطاق عملهم و الأحكام أو الأداء التي يتم إصدارها في تقرير المراجعة.

وبذلك تظهر أهمية الاستقلالية في وظيفة المراجعة الداخلية، حيث كان اهتمام معهد المراجع الداخلي الدولي (IIA) بحوكمة المؤسسات عند قيامه بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية المعروفة باسم لجنة تريديوي (Tread way) عام 1987 - عام 1997 بشأن التقرير المالي في المنظمات العامة حيث أوضحت أن أسباب الغش ترجع إلي نقص في فعالية أنظمة الرقابة الداخلية ونقص فعالية واستقلالية وظيفة المراجعة الداخلية (الوردات، 2005، ص 8)، وبالتالي ظهر التوجه الدولي نحو دعم استقلال المراجع الداخلي، من خلال الحاق تبعيته إدارة المراجعة لمجلس إشرافي مستقل، ووجود اعتراف دولي بأن نظام حوكمة المؤسسات الجيدة تستدعي توفير مجموعة من السمات والخصائص والمهارات والقدرات العالية لأطراف عمليات المراجعة بالمؤسسات أو أي أطراف أخرى ذات صلة.

5.2. دور المراجع الداخلي في دعم حوكمة المؤسسات:

المراجع الداخلي يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية نظام الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها، وتقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة وضمان صحة المعلومات المفصح عنها مما يؤكد على جودة المؤسسة في القيام بأعمالها، وهذا نتيجة لاستقلالية ووظيفة المراجع الداخلي وتبعية مجلس الإدارة واتصالها بلجنة المراجعة، مما يسمح بالتطبيق السليم لحوكمة المؤسسة.

يشمل نشاط المراجع الداخلي متابعة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر في المؤسسة، وتقييم مختلف المخاطر في المجالات التي يتم تدقيقها ورفع نتائج ذلك التقييم إلى الإدارة العليا أو لجنة المراجعة أو الاثنين معاً. يعمل المراجع الداخلي على إضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول بأن المخاطر التي تواجه المؤسسة تدار بفعالية، وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر، ومراجعة إدارة المخاطر، حيث أن وظيفة المراجع الداخلي قد اتسع نطاقها من دوره التقليدي المتمثل في المراجع المالي إلى المراجع الإداري ثم إلى التركيز على إضافة قيمة للمؤسسة من خلال مراجعة إدارة المخاطر، والإفصاح عن مختلف المخاطر التي تواجه المؤسسة بكل شفافية، وهذا ما يؤدي إلى طمأنة وزيادة ثقة المساهمين وأصحاب المصالح على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي ومنظم وهذا يساهم في دعم حوكمة المؤسسات (دراوسي، الهادي، 2012، ص 17).

توجد ضمن المعايير المهنية لمعهد المراجعين الداخليين، معايير تعبر عن أهمية مساهمة المراجع الداخلي في نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة، حيث أن المعيار رقم 2110 يشير إلى أنه ينبغي أن يساعد نشاط المراجع الداخلي المؤسسة، وذلك عن طريق تحديد وتقييم التعرض الجوهري للمخاطر، كما ينبغي أن يعمل على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة، وهذا يساهم في تفعيل ودعم حوكمة المؤسسات.

فحسب تعريف معهد المراجعين الداخليين الذي يعرف الحوكمة على أنها "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح في المؤسسة، من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المؤسسة من خلال حوكمة المؤسسات فيه" (طالب وآخرون، 2011، ص 25).

مما سبق نستخلص أن اهتمام المراجع الداخلي بإدارة المخاطر ومراجعة إدارة المخاطر، يعزز من دعمه للتطبيق السليم لحوكمة المؤسسات.

6.2. دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر:

يكن دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر من خلال مساعدة المؤسسة في التعرف على المخاطر وتقييمها والمساعدة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر ومراقبتها وذلك كما يلي (شريف، 2015، ص 131):

1. مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رسم السياسة العامة لإدارة المخاطر، وذلك بتقديم خدمات استشارية واقتراحات.
2. التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
3. تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وأنظمة القياس المتبعة على مستوى كل الأنشطة والعمليات بالمؤسسة.



4. تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم في المخاطر المتعرف عليها وصحة قياسها.

5. تقييم التقارير المعدة من من طرف مدير المخاطر حول تطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر وسرعة الإبلاغ والبدء بمعالجتها والإجراءات التصحيحية المتخذة.

6. رفع تقارير إلى مجلس الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية إدارة المخاطر.

ومن خلال ما سبق، تتضح لنا العلاقة الوطيدة بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر في المؤسسة، حيث أصبحت المؤسسات في الوقت الحالي وفي إطار التسيير الحديث تعتبر المراجعة الداخلية كأحد الأدوات الرئيسية للرفع من فعالية وكفاءة إدارة المخاطر، كما أن المعايير الدولية للمراجعة الداخلية ركزت على قيام المراجع الداخلي بتقييم فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسة، وتقييم المخاطر المتعلقة بحوكمة المؤسسات إضافة إلى تلك المتعلقة بالعمليات وأنظمة المعلومات.

7.2. دور المراجع الداخلي في مواجهة الفساد المالي:

يعتبر الغش والاختلاس هما أساس في منظومة الفساد، واكتشاف الغش يمثل تحدياً كبيراً للمحاسبين حيث يملك المفسدين تقنيات محكمة يطورونها من حين لآخر، لذا لا بد من تأسيس وتنفيذ استراتيجيات فعالة ضد الفساد حتى نستطيع تأسيس شركات تتمتع بأعلى درجات الحوكمة، ويعتبر المراجع الداخلي أحد آليات الحوكمة، والممارسات والمسؤوليات الموكلة له في أداء عمله.

يقوم بالمراجعة الداخلية هيئة داخلية او مراجعون تابعين للشركة من أجل حماية اموال المؤسسة ،تحقيق أهداف الإدارة ،تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية ،وتستند المراجعة الداخلية إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية ،المستندات ،الحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصاً منظماً بقصد الخروج برأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة ،وتلعب المراجعة الداخلية دوراً مهماً في عملية حوكمة المؤسسات ،أد يزيد من قدرة مساءلة المؤسسة والإدارة ،أي زيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين وبالتالي التقليل من مخاطر الفساد المالي(دراوسي، الهادي،2012،ص21).

ثانياً: الاطار العملي للدراسة:

1. التحليل الإحصائي للاستبيان واختبار فرضيات الدراسة :

احتوى هذا الجانب على عرض وتحليل البيانات لموضوع الدراسة ،وتحديد مجتمع وعينته وتصميم استمارة استبيان، والأساليب الإحصائية التي استخدمت بغية التحقق من صحة فرضيات الدراسة. حيث تألف مجتمع الدراسة مدرء إدارة المراجعة الداخلية بالمصارف الليبية ،وتم سحب عينة عشوائية من مجتمع الدراسة ،المتتمثلة في المراجعين الداخليين العاملين بالمصارف التجارية في مدينتي الخمس وزليتن، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان.

لقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين كالتالي:

❖ القسم الأول: وتمثله الأسئلة العامة وهي:

(المؤهل العلمي - التخصص العلمي -سنوات الخبرة- المركز الوظيفي - الشهادات المهنية)

❖ القسم الثاني: تكون من محورين هما :

المحور الأول: تمثل في عبارات الاستبيان المتعلقة بالعلاقة بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم

وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.



المحور الثاني: تمثل في عبارات الاستبيان المتعلقة بالعلاقة بين توفر المعلومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وبين فاعليته في أداء مهامه لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

لقد تم صياغة القسم الثاني من الاستبيان بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، والجدول رقم (1) يوضح الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية والرأي العام.

جدول رقم (1)

الدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية ودرجات الاعتماد لإجابات مقياس ليكرت الخماسي

الرأي العام	الوزن النسبي %	المتوسط المرجح	الدرجة	الرأي
غير موافق بشدة	(35.8 - 20)	(1.79 - 1)	1	غير موافق بشدة
غير موافق	(51.8 - 36)	(2.59 - 1.8)	2	غير موافق
محايدون	(67.8 - 52)	(3.39 - 2.6)	3	محايد
موافقون	(83.8 - 68)	(4.19 - 3.4)	4	موافق
موافقون بشدة	(100 - 84)	(5 - 4.20)	5	موافق بشدة

والجدول رقم (2) يوضح عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة.

جدول رقم (2)

عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من عينة الدراسة

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الغير غير الصالحة	الاستبيانات الصالحة للتحليل
العدد	40	8	32	1	31
النسبة	%100	%20	%80	%2.5	%77.5

من الجدول رقم (2) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي %77.5 من العدد الكلي للاستبيانات وهي نسبة مقبولة.

2. أساليب التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج (IBM SPSS Statistics 20) لتطبيق الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الاحصاء الوصفي للإجابة على أسئلة الدراسة تم القيام بما يلي:

1. حساب التكرارات والنسب المئوية وذلك لخصائص بيانات عينة الدراسة.
2. حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري والوزن النسبي، والرأي العام لكل عبارة من عبارات الاستبيان.



ثانياً: الإحصاء الاستدلالي: لاختبار فرضيات الدراسة تم تطبيق:-

□ حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معاملي الثبات والصدق الداخليين.

□ اختبار (T – Test) (One – Sample statistics) لاختبار صحة فرضية الدراسة.

□ تحليل إجابات الاستبيان واختبار الفرضية:

بالاعتماد على أهداف الدراسة وفرضيتها تم تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبيان والتوصل إلى ما يلي:

أولاً: اختباري الثبات والصدق Validity and Reliability

تم إجراء اختباري الثبات والصدق لبيانات الاستبيان للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج من خلال حساب على معامل الثبات ألفا كرونباخ.

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وكانت جميعها قيم مقبولة، وبالتالي يمكن الاعتماد على القائمة لقياس ما أعدت من أجله.

الجدول جدول رقم (3) يوضح معامل الثبات والصدق لبيانات الاستبيان.

جدول رقم (3)

معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبيان

معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي Cronbach's Alpha	الاستبيان	
0.867	0.753	تمثل في عبارات الاستبيان المتعلقة بالعلاقة بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.	المحور الأول
0.913	0.833	تمثل في عبارات الاستبيان المتعلقة بالعلاقة بين توفر المعلومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وبين فاعليته في أداء مهامه لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	المحور الثاني
0.877	0.770	الاستبيان ككل	



- من الجدول (3) يتضح أن أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان تتمتع بما يلي:
1. بصفة الثبات الداخلي كونه حصل على معامل ثبات قدره (0.753-0.833-0.770) وهذا يعني أن نتائجها ثابتة إن أعيد استخدامها مرات أخرى على نفس العينة وفي نفس الظروف.
 2. بصفة الصدق الداخلي كونه حصل على معامل صدق قدره (0.867-0.913-0.877) فهي بذلك صالحة لقياس ما صممت فعلياً لقياسه.

ثانياً: البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

للتعرف على خصائص المعلومات الشخصية لعينة الدراسة والتي تم الحصول عليها من استجابات عينة الدراسة على الجزء الأول من الاستبيان، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. المؤهل العلمي:

يتضح من الجدول رقم (4) أن ذوي مؤهل الدبلوم هم الأعلى نسبة فقد بلغت نسبتهم (54.8%) يليهم ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم (42%)، يليهم ذوي المؤهلات العلمية الأخرى حيث بلغت نسبتهم (3.2%) وهذا يشير إلى أن (96.7%) عينة الدراسة هم من ذوي المؤهلات العلمية (الدبلوم والبكالوريوس)، مما يعطي انطباع بالثقة والأهلية في آراء عينة الدراسة بالاستناد على مؤهلاتهم العلمية.

جدول رقم (4)

التكرارات والنسب المئوية للمؤهلات العلمية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
54.8%	17	دبلوم
42%	13	البكالوريوس
3.2%	1	أخرى
100%	31	المجموع

2. التخصص العلمي:

يتضح من الجدول رقم (5) أن ذوي تخصص المحاسبة هم الأعلى نسبة حيث بلغت نسبتهم (41.9%) يليهم ذوي تخصص العلوم المصرفية حيث بلغت نسبتهم (22.6%)، يليهم ذوي التخصصات الأخرى، حيث بلغت نسبتهم (35.5%)، أي أن (64.5%) من عينة الدراسة هم من ذوي المركز الوظيفي الذي يؤهلهم للإجابة على الاستبيان، بالاستناد على مؤهلاتهم العلمية.





جدول رقم (5)

التكرارات والنسب المئوية لتخصصات العلمية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
41.9%	13	محاسبة
22.6%	7	علوم مصرفية
35.5%	11	أخرى
100%	31	المجموع

3. سنوات الخبرة:

يتضح من الجدول رقم (6) أن ذوي سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنة) هم الأغلبية حيث بلغت نسبتهم (61.3%) من عينة الدراسة، يليهم ذوي سنوات الخبرة (ما بين 10-15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (22.6%)، يليهم ذوي سنوات الخبرة (ما بين 5-10 سنوات) حيث بلغت نسبتهم (16.1%). وهذا يؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان بموضوعية وثقة، بالاعتماد على خبرتهم المهنية.

جدول رقم (6)

التكرارات والنسب المئوية لفئات سنوات خبرة عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
16.1%	5	ما بين 5 - 10 سنوات
22.6%	7	ما بين 10 - 15 سنة
61.3%	19	أكثر من 15 سنة
100%	31	المجموع

4. المركز الوظيفي:

يتضح من الجدول رقم (7) أن ذوي المركز الوظيفي (مراجع داخلي) هم الأعلى نسبة حيث بلغت نسبتهم (64.5%) يليهم ذوي المركز الوظيفي (مساعد مراجع) حيث بلغت نسبتهم (16.1%)، يليهم ذوي المؤهلات العلمية الأخرى حيث بلغت نسبتهم (19.4%) وهذا يشير إلى أن عينة الدراسة هم من ذوي المؤهلات العلمية، مما يعطي انطباع بالثقة والأهلية في أداء عينة الدراسة بالاستناد على مؤهلاتهم العلمية.

جدول رقم (7)

التكرارات والنسب المئوية للمراكز الوظيفية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المركز الوظيفي
64.5%	20	مراجع داخلي
16.1%	5	مساعد مراجع



أخرى	6	%19.4
المجموع	31	%100

5. الشهادات المهنية:

يتضح من الجدول رقم (8) أن المتحصلين على الشهادة المهنية (أخرى) هم الأعلى نسبة حيث بلغت نسبتهم (38.7%) يليهم المتحصلين على الشهادة المهنية (المحاسب العربي المهني المعتمد ACPA)، و (المحاسب الداخلي المعتمد CPA) حيث بلغت نسبة كل منهم على حدة (16.1%)، يليهم المتحصلين على الشهادة المهنية (المحاسب القانوني المعتمد الأمريكي CPA)، و (المحاسب الأمريكي CA) حيث بلغت نسبتهم (3.2%) كل على حدة.

جدول رقم (8)

التكرارات والنسب المئوية للشهادات المهنية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الشهادات المهنية
%3.2	1	المحاسب القانوني المعتمد الأمريكي (CPA)
%3.2	1	المحاسب الأمريكي (CA)
%16.1	5	المراجع الداخلي المعتمد الأمريكي (CIA)
%16.1	5	الحاسب العربي المهني المعتمد (ACPA)
%61.3	19	أخرى
%100	31	المجموع

ثالثاً: اختبار الفرضية :

الفرضية الأولى الصفرية:

H_{01} : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات

إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي

$$u_0 \leq 3.39: H_{01}$$

الفرضية البديلة

H_{a1} : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات إدارة

المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي

$$u_0 > 3.39: H_{a1}$$

ولاختبار صحة الفرضية تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

ومن طرف واحد، والجدول رقم (9) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.





الجدول رقم (9)

نتاج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها

القرار الإحصائي	الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطين	المتوسط	df درجات الحرية	قيمة احتمال المعنوية Sig	T المحسوبة
ترفض الفرضية الصفرية	دال احصائياً	3.787	30	0.000	4.418

من الجدول رقم (9) يتضح أن قيمة متوسط إجابات عينة الدراسة هو (3.787) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3.39) وأن قيمة احتمال المعنوية Sig أصغر من $(\frac{0.05}{2})$ عليه فإن الفرق بين المتوسطات له دلالة إحصائية، لذا ترفض الفرضية الأولى الصفرية، وتحل محلها الفرضية الأولى البديلة، التي تنص على ما يلي:

H_{a1} : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات إدارة

المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي

$$u_0 > 3.39: H_{a1}$$

وهذا يعني ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات

إدارة المخاطرة المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي.

جدول رقم (10)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص العلاقة بين ممارسة المراجع الداخلي لمهامه في تقييم وسائل وإجراءات

إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وبين الحد من ظاهرة الفساد المالي

ن.	عبارات المحور الأول	تكرار	النسبة %	متوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	الرأي العام
1	يقوم المراجع الداخلي بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص ويجب أن تعكس أهداف المهمة هذا التقييم.	9	29	4.1	0.688	83.2	موافقون
		19	61.3	6			
2	يقوم المراجع الداخلي بوضع نظم لإجراءات إدارة المخاطر في المصرف لتطبيق مبادئ الحوكمة بها على نحو سليم.	5	16.1	3.29	1.160	65.8	محايدون
		9	29	6			
3	يتم وضع نظم وإجراءات المراجعة الداخلية بناء على دراسة للمخاطر التي تواجه المصرف.	5	16.1	3.7	1.006	74.2	موافقون
		18	58.1	1			
4	يستعان في وضع نظم لدراسة المخاطر بأراء وتقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات ومديري المصرف ويتم تحديث متابعة وتقييم تلك المخاطر بشكل دوري.	5	16.1	3.6	0.909	73.6	موافقون
		15	48.4	8			
5	يتم فحص الإجراءات من قبل المراجع الداخلي للتأكد من مطابقتها للسياسات والخطط والنظم والقوانين واللوائح ومدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة.	9	29	4.1	0.688	83.2	موافقون
		19	61.3	6			





موافقون	73.6	0.832	3.68	-	4	5	19	3	التكرار	يشتمل نشاط المراجع الداخلي تحديد طبيعة العمل بشأن التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة.	6
				-	12.9	16.1	61.3	9.7	النسبة %		
موافقون	74.2	1.101	3.7	1	4	6	12	8	التكرار	تستند خطة نشاط المراجع الداخلي على تقييم المخاطر مرة كل سنة على الأقل، ويتولى نشاط المراجعة الداخلية مراقبة وتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمصرف.	7
				3.2	12.9	19.4	38.7	25.8	النسبة %		
موافقون	76.2	0.910	3.8	-	3	7	14	7	التكرار	متابعة الأخطار المتعلقة بأداء البنوك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، ومعالجة حالات الغش المكتشفة .	8
				-	9.7	22.6	45.2	22.6	النسبة %		
موافقون	78	0.908	3.9	-	3	5	15	8	التكرار	تقييم كفاية الرقابة على المخاطر بما فيها المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تؤثر في التقارير المالية	9
				-	9.7	16.1	48.4	25.8	النسبة %		
موافقون	75.4	0.617	3.7	-	1	7	21	2	التكرار	يأخذ المراجع الداخلي في اعتباره المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على أهداف المصرف والتي لا تكفل إجراءات التأكيد وحدها اكتشافها حتى لو استخدمت العناية المهنية اللازمة.	10
				-	3.2	22.6	67.7	5.6	النسبة %		

الفرضية الثانية الصفرية:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وبين فاعليته في أداء مهامه لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

$$u_0 \leq 3.39: H_0$$

الفرضية البديلة

H_a : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وبين فاعليته في أداء مهامه لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

$$u_0 > 3.39: H_a$$

ولاختبار صحة الفرضية تم تطبيق اختبار (One sample T-test) بمستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ومن طرف واحد، والجدول رقم (11) يوضح نتائج هذا الاختبار والقرار الإحصائي الخاص بالفرضية.

الجدول رقم (11)

نتائج اختبار صحة الفرضية والقرار الإحصائي الخاص بها

القرار الإحصائي	الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسطين	المتوسط	df درجات الحرية	قيمة احتمال المعنوية Sig	T المحسوبة
ترفض الفرضية الصفرية	دال احصائياً	3.704	30	0.012	2.667

من الجدول رقم (11) يتضح أن قيمة متوسط إجابات عينة الدراسة هو (3.704) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي لمجتمع الدراسة والذي تبلغ قيمته (3.39) وأن قيمة احتمال المعنوية Sig أصغر من $(\frac{0.05}{2})$ عليه فإن الفرق بين المتوسطات له دلالة إحصائية، لذا ترفض الفرضية الثانية الصفرية، وتحل محلها الفرضية الثانية البديلة، التي تنص على ما يلي:

H₂: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وبين فاعليته في أداء مهامه لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

$$u_0 > 3.39: H_{a2}$$

وهذا يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي وبين فاعليته في أداء مهامه لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

جدول (12)

إحصاءات آراء عينة الدراسة بخصوص العلاقة بين توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي

وبين فاعليته في أداء مهامه لمواجهة ظاهرة الفساد المالي

مسلسل	عبارات المحور الثاني	المتوسط	النسبة %	الرأي العام	المتوسط	مؤقت	مؤقت	مؤقت	مؤقت	مؤقت
1	يوجد لدى المراجع الداخلي الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من القيام بعمله على أكمل وجه.	3.94	78.8	موافقون	1	4	5	7	14	التكرار
	3.2				12.9	16.1	22.6	45.2	النسبة %	
2	يتم إصدار وتحديد أهداف ومهام وصلاحيات المراجع الداخلي بشكل واضح ومفصل ومكتوب من مجلس إدارة المصرف.	3.74	74.8	موافقون	2	2	7	11	9	التكرار
	6.5				6.5	22.6	35.5	29	النسبة %	
3	يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والمحاسبية والفنية ذات العلاقة.	3.81	76.2	موافقون	-	4	4	17	6	التكرار
	-				12.9	12.9	54.8	19.4	النسبة %	
4	يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في المجالات الاقتصادية والإدارية ذات العلاقة	3.77	75.4	موافقون	-	1	11	13	6	التكرار
	-				3.2	35.5	41.9	19.4	النسبة %	
5	لا يوجد تعارض بين مصالح المراجع ومصالح المصرف في تطبيق مبادئ الحوكمة.	3.58	71.6	موافقون	-	2	14	10	5	التكرار
	-				6.5	45.2	32.3	16.1	النسبة %	
6	يقدم المراجع الداخلي تقرير ربع سنوي إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة عن مدى التزام المصرف بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة.	3.74	74.8	موافقون	-	6	5	11	9	التكرار
	-				19.4	16.1	35.5	29	النسبة %	
7	يتم توفير كافة الإمكانيات اللازمة للمراجع الداخلي لكي يقوم بعمله بالشكل المطلوب.	3.61	72.2	موافقون	-	7	6	10	8	التكرار
	-				22.6	19.4	32.3	25.8	النسبة %	
8	يوجد استقلال تنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية من حيث مقرتها للوصول إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة العليا، ليتمكنها من القيام بتفعيل مبادئ الحوكمة.	3.87	77.4	موافقون	1	4	4	11	11	التكرار
	3.2				12.9	12.9	35.5	35.5	النسبة %	
9	يمكن للمراجع الداخلي من الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين وغير ذلك لما يلزم لأداء واجبه دون قيود لتفعيل مبادئ الحوكمة	3.58	71.6	موافقون	-	7	4	15	5	التكرار
	-				22.6	12.9	48.4	16.1	النسبة %	
10	يمكن للمراجع الداخلي أن يقوم باتخاذ قرارات بدون أي ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم.	3.94	78.8	موافقون	-	4	2	17	8	التكرار
	-				12.9	6.5	54.8	25.8	النسبة %	
11	يمكن للمراجع الداخلي أن يقوم باتخاذ	3.52	70.4	موافقون	1	5	6	15	4	التكرار



				3.2	16.1	19.4	48.4	12.9	%	قرارات بدون أي ضغوط أو انصياع لمن تكون القرارات ذات تأثير عليهم.	
				5	3	5	12	6	التكرار	يعمل المراجع الداخلي على الإفصاح في الوقت المناسب عن الوضع المالي للمؤسسة وأدائها.	12
موافقون	67	1.355	3.35	16.1	9.7	16.1	38.7	19.4	%		

ثالثاً: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال دراستنا تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

1. يساهم المراجع الداخلي بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي في المصارف، من خلال القيام بمهامه ومسؤولياته، في تقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، ومن ثم الحد من التلاعب والممارسات غير الأخلاقية، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي.
2. توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي لتفعيلها في ممارسة مهامه على اكمل وجه، ومن أهمها الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، بالإضافة إلى تمتع بالصلاحيات اللازمة التي تجعله قادر على الوفاء بمسؤولياته، مما يساعد على مواجهة الفساد المالي في المؤسسات المالية.
3. إن للتطبيق السليم لحوكمة المؤسسات مجموعة من الآليات أبرزها وأهمها المراجع الداخلي كونه يتسم بالشمولية في التطبيق على كافة وحدات المؤسسة.
4. أصبح المراجع الداخلي عنصر رئيسي في المؤسسات لا يمكن الاستغناء عنه، إذ يلعب دورا بالغ الأهمية في دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتصحيح الانحرافات وتقديم النصائح والحلول في الوقت المناسب.

5. هناك دور جديد وهام للمراجع الداخلي يتعلق بإدارة المخاطر وذلك من خلال قيامه بفحص ومراقبة تلك المخاطر الداخلية و الخارجية منها والتي من الممكن أن تؤثر على أعمال المصرف.

ثانياً: التوصيات:

من خلال التحليل و النتائج السابقة، فإن نوصي بما يلي:

1. العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم تطبيقات الحوكمة وإحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي.
2. ضرورة التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة من قبل الجمعيات المهنية التخصصية لتأهيل المراجعين الداخليين للقيام بأدوارهم في ظل الإطار الجديد لممارسة المهنة لدعم الحوكمة في المصارف.
3. العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المراجع الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه، لضمان تطبيق وتفعيل مبادئ الحوكمة داخل المصرف.
4. العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف بشكل أوسع، من خلال إصدار النشرات والتعليمات المنظمة لأسس وقواعد التطبيق السليم وآليات التنفيذ والمتابعة والكشف عن المخالفات ومواطن الضعف أو القصور في مراحل العمليات والأداء داخل المصرف.
5. إلزام المؤسسات الليبية بتبني القواعد الأساسية للحوكمة والعمل بها.



**ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق المعرفة بالدور الذي يقوم به المراجع الداخلي كأحد آليات حوكمة المؤسسات، في تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وتفعيل وتقييم إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، وانعكاس ذلك على الحد من ومواجهة الفساد المالي في منشآت الأعمال والمصارف، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على عينة الدراسة البالغ عددها 40 مراجعاً داخلياً في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وقام الباحثان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن يساهم المراجع الداخلي بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي في المصارف، من خلال القيام بمهامه ومسؤولياته، وتقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر المرافقة لإعداد التقارير المالية، ومن ثم الحد من التلاعب والممارسات غير الأخلاقية، ومواجهة ظاهرة الفساد المالي، توفر المقومات والصلاحيات اللازمة للمراجع الداخلي لتفعيلها في ممارسة مهامه على أكمل وجه، ومن أهمها الاستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، بالإضافة إلى تمتع بالصلاحيات اللازمة التي تجعله قادر على الوفاء بمسؤولياته، مما يساعد على مواجهة الفساد المالي في المؤسسات المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية، وضرورة بذل العناية الكاملة من قبل سلطات الليبية في مجال التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المصارف العاملة بليبيا.

الكلمات الدالة: المراجع الداخلي، آليات الحوكمة، الفساد المالي.

قائمة المراجع:**أولاً: المراجع العربية:**

1. أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011 .
2. أحمد على خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر ، 2012 .
3. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، مداخلة ضمن المؤتمر العربي الأول، فندق شيراتون، القاهرة، مصر، 24-26 سبتمبر 2005.
4. الوردات، خلف عبد الله، التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية، 2005.
5. السيد أحمد السقا، الربط بين الأزمات المالية العالمية وحوكمة الشركات وآليات المراجعة، ورقة عمل، المؤتمر العالمي الأول لحوكمة الشركات بعنوان " حوكمة الشركات - الممارسة الحالية والآفاق

المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الملك خالد، السعودية، 31 أكتوبر -1 نوفمبر 2009.

6. أمقران مكي، دور المراجعة الداخلية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012.
7. خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيق، دار الكنوز، عمان، الأردن، 2009 .
8. زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009
9. سامح محمد رضا، رياض أحمد، دور حوكمة الشركات في تحسين التقارير المالية للحد من الأزمات المالية، المنظمة العربية للتنمية للنشر، مصر، 2013.
10. عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001 .
11. علاء فرحان طالب وآخرون، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
12. عمر شريفي، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الاداء في المؤسسة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، جامعة سطيف، 2015.
13. عمر اقبال توفيق المشهداني، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها (إطار مقترح)، العدد 2، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
14. عطا الله وراد خليل، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية، بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، جمهورية مصر العربية، 2005.
15. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، ط 2، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2007.
16. محمد السيد سرايا، اصول وقواعد المراجعة والتدقيق -الإطار النظري -المعايير والقواعد_ مشاكل التطبيق العلمي، مصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002 .
17. مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. جامعة بسكرة، 6-7 مايو 2012.
18. مسعود عبد الحفيظ البدري، المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، مجلد 22-23، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 2005.
19. موسى سلامة السويطي، " تطوير نموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2002 .



1. Audit manuel, Internal audit division, office of Internal ove right services 2009.
2. www.ir.egytrans.com15\08\2019.
3. Braiotta, j.l.,R.Gazzaway , P.Colson , S.Ramamaoti " Audit Committee Handbook", Fifth Edition, New jersey, John wily & Sons, Inc,2010.

Abstract:

This study has aimed to deepen the knowledge about the role of internal auditor as one means of governance of institutions in enhancing the effectiveness of systems of internal control and activating as well as evaluating risks management associated with preparing financial reports and reflecting this on lessening and fighting the financial corruption in work institutions and banks. The two researchers have used the descriptive analytical methodology to perform the study via collecting data from its primary and secondary resources. Data was collected via a questionnaire prepared bespoke for this purpose. The questionnaire was sent to the study's sample which consisted of 40 internal auditors in the commercial banks working in Libya. The two researchers have used the statistical software SPSS to analyze the data and test the hypotheses. The study has found several results, most important of which are: the internal auditor significantly participate in fighting financial corruption in banks via performing his tasks and responsibilities, evaluating means and procedures of risks management in preparing the financial reports; thus, eliminating immoral practices and activities, fighting the financial corruption phenomenon, providing the required resources and powers for the internal auditor to practice them in his/her work efficiently. Most important of these resources are: Independence, financial and accountancy experience in addition to gaining the required powers which can attain him/her fulfill his/her responsibilities so as to can fight the financial corruption in the financial institutions. The study has recommended several recommendations such as: it is necessary to deepen the concepts and principles included in the international standards of internal auditing for all internal auditors by performing the required training rehabilitation courses and working to further develop proper application of standards of internal auditing. It is also necessary to pay full attention via the Libyan authorities in the field of commitment of banks by the principles and roles of governance as well as its instructions. Working to spread the concept and culture of governance among all concerned parties, issuing the brochures and instructions that reflect the role and importance of governance and abidance to its role and principles in the working banks in Libya.

Keywords: Internal auditor, means of governance, financial corruption.